الفهرس

الموضوع الصفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول : الاستقلال العضوى للقضاء الدستورى ١٢

المبحث الأول : ضوابط استقلال القضاء الدستورى (كنظام) ١٨

المطلب الأول : ضوابط استقلال القضاء الدستورى من حيث التشكيل ١٩

أولاً : تضمين الدستور تشكيل القضاء الدستورى ١٩

ثانياً : مراعاة التوازن بين السلطات فى التشكيل ٢١

ثالثاً : تحديد عدد أعضاء المحكمة بشكل حصرى ٣٠

رابعاً : مدى جواز تأقيت العضوية بمدة معينة ٣٢

خامساً : مراعاة الكفاءة الفنية فى القاضى الدستورى ٣٤

المطلب الثانى : الاستقلال المالى والإدارى للقضاء الدستورى ٤٠

أولاً : الاستقلال المالى للقضاء الدستورى ٤٠

ثانياً : الاستقلال الإدارى للقضاء الدستورى ٤٢

المبحث الثانى : ضمانات استقلال القاضى الدستورى ٥١

المطلب الأول : ضمان حياة كريمة للقاضى ولأفراد أسرته . ٥٤

أولاً : كفاية المرتب ٥٤

ثانياً : الرعاية الصحية والاجتماعية للأعضاء ولجميع أفراد أسرهم ٥٥

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

ثالثاً : وضع نظام خاص لمسئولية القاضى الدستورى ... ٥٧
رابعاً : اختصاص القضاء الدستورى بالفصل فى
الطلبات الخاصة بمرتبات ومكافآت أعضاءه ٦٥
خامساً : اختصاص القضاء الدستورى بالفصل فى
طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة
بشأن أعضاءه وما يترتب عليها من طلبات
التعويض ٦٦
سادساً : اختصاص القضاء الدستورى بالفصل فى
طلبات رد وعدم صلاحية أعضاءه ٦٧
المطلب الثانى : ضمانات استقلال القاضى الدستورى فى
مواجهة السلطات العامة فى الدولة ٧٤
أولاً : عدم القابلية للعزل ٧٥
ثانياً : توافر ضمانات لنقل القضاة ٧٦
ثالثاً : توافر ضمانات لندب القضاة ٧٧
رابعاً : عدم خضوع القاضى الدستورى لنظام الترقية
ولنظام التفتيش القضائى ٧٧
المطلب الثالث : ضمانات نزاهة وحيدة القاضى الدستورى .. ٨٢
أولاً : القسم " اليمين القانونية " ٨٣
ثانياً : عدم الجمع بين عضوية المحكمة
والوظائف الأخرى ٨٥
ثالثاً : عدم إعطاء الرأى والمشورة خلال
مدة العضوية ٨٦

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

رابعاً : عدم الندب إلى الإدارات الحكومية..... ٨٨

الفصل الثانى : الاستقلال الوظيفى للقضاء الدستورى ٩١

المبحث الأول : مدى مساهمة الأشخاص ــ طبيعية ، معنوية ــ
فى رقابة الشرعية الدستورية وأثر ذلك على
الاستقلال الوظيفى للقضاء الدستورى ٩٥

المطلب الأول : مفهوم رقابة الشرعية الدستورية يؤدى إلى
الإقرار للأشخاص بالطعن مباشرة أمام
القضاء الدستورى دون تطلب شرط
المصلحة الشخصية والمباشرة ٩٦

أولاً : مفهوم رقابة الدستورية على التشريعات ٩٦

ــ المقصود برقابة الدستورية على التشريعات ٩٦

ــ التفرقة بين الرقابة على دستورية التشريعات التى
يطبقها قاضى الموضوع ومفهوم الرقابة على
دستورية التشريعات على إطلاقها ٩٧

ثانياً : مفهوم رقابة دستورية التشريعات يؤدى إلى
الإقرار للأشخاص بالطعن مباشرة أمام القضاء
الدستورى ٩٨

ثالثاً : مفهوم الرقابة على دستورية التشريعات يؤدى
إلى الإقرار لكل شخص بالحق فى التمسك
بالشرعية والدفاع عنها ١١٠

المطلب الثانى : ضوابط المساهمة المباشرة من الأشخاص
فى رقابة الدستورية ١١٩

Scanned by CamScanner

الصفحة

الموضوع

أولاً : اشتراط المصلحة المحتملة لقبول
دعوى الدستورية ١٢٠
ثانياً : إنشاء غرفة مشورة (أو لجنة فحص الطعون)
لتفصل فى جدية الطعون ١٢٢
ثالثاً : إنشاء لجنة استشارية دستورية فى
داخل البرلمان ١٢٤
رابعاً : تطلب ميعاد معين لإمكانية الطعن فى التشريع . ١٢٤
خامساً : تقديم الطعن بواسطة محام مقبول أمام
القضاء الدستورى ١٢٥
سادساً : إيداع كفالة مالية كافية فى خزانة وزارة العدل ١٢٦
المبحث الثانى : أثر البحث فى جدية الدفع بعدم الدستورية على
الاستقلال الوظيفى للقضاء الدستورى ١٢٨
المطلب الأول : ماهية الدفع بعدم الدستورية ١٢٩
أولاً : تعريف الدفع بعدم الدستورية ١٢٩
ثانياً : خصائص الدفع بعدم الدستورية ١٣٠
ثالثاً : نطاق الدفع بعدم الدستورية ١٣١
المطلب الثانى : متى يعتبر البحث فى جدية الدفع تعدياً
على وظيفة القضاء الدستورى ١٣٤
أولاً : فى نظام الرقابة اللامركزية
(القضاء الدستورى غير المتخصص) ١٣٤
ثانياً : فى نظام مركزية الرقابة
(القضاء الدستورى المتخصص) ١٣٨
ـ الدفع بعدم الدستورية فى النظام المصرى ١٣٩

Scanned by CamScanner

الموضوع الصفحة

— الدفع بعدم الدستورية فى النظام القانونى الكويتى ١٤٣
• تعريف لجنة فحص الطعون والغرض منها ١٤٥
• الأساس القانونى للجنة فحص الطعون ١٤٦
• تمييز لجنة فحص الطعون عن المحكمة الدستورية ... ١٤٧
خاتمة البحث ١٥٧
المراجع المشار إليها فقط فى البحث ١٦٩
أولاً : باللغة العربية ١٦٩
ثانياً : باللغة الأجنبية ١٧٣
الفهرس ١٧٥

Scanned by CamScanner